الأمم المتحدة

S/2004/643

مجلس الأمن

Distr.: General
12 August 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أوغندا الدائم لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود الإدلاء بما يلي.

اطلعت حكومة أوغندا على التقرير الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الأحداث التي وقعت في إيتوري خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ولاحظت الإشارات العديدة إلى الدور المزعوم لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية و/أو الضباط العاملين تحت إمرتها. وريثما نتقدم بالرد المفصل، نود أن نبدي التعليقات التالية:

(أ) ظلت أوغندا تؤكد بشكل دائم أن هدفها وراء إرسال وحدات من قوة الدفاع الشعبية الأوغندية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هو حماية مصالحها الأمنية المشروعة في مواجهة غياب شبه كامل لأية سيطرة حكومية في مناطق شاسعة من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية المتاخمة لأوغندا، وفي وجه الوجود النشط في المنطقة لحركات التمرد الأوغندية، مثل تحالف القوى الديمقراطية، التي تعتزم زعزعة الاستقرار في أوغندا وترويع سكان المقاطعات الأوغندية المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقواتنا لم تذهب إلى هناك لمهمة سهلة أو لما يسمى بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة واجب على أوغندا، بمقتضى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أن تدافع عن نفسها وتحمي مواطنيها. وقد اقتصر بقاء قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقط للمدة الزمنية التي كانت تسعى فيها لتحقيق ذلك الهدف. وما إن وضعت ترتيبات معقولة لضمان التصدي لتلك التهديدات، انسحبت تلك القوة. وليس لأوغندا وكلاء على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية كما تزعم الادعاءات.

(ب) لقد أدى غياب السيطرة الحكومية ومؤسساتها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اشتداد الصراعات القبلية القديمة وتضاعف أعداد المجموعات المتحاربة،

130804 130804 04-45847 (A)

ولا سيما في إيتوري. ووجود قوة الدفاع الشعبية الأوغندية في المنطقة، كان أبعد من أن يؤدي إلى تأجيج الاقتتال بين المجموعات الإثنية، بل إنه كثيرا ما قام في حقيقة الأمر، بدور في تحقيق الاستقرار وفي منع وقوع مذابح بين القبائل المتحاربة في حالات كثيرة. وبالنظر إلى اتساع رقعة المنطقة وقلة أعداد جنود قوة الدفاع الشعبية الأوغندية المنتشرة، لم يكن من الممكن في كثير من الأحيان منع وقوع الأعمال الوحشية التي ارتكبتها تلك الفصائل المتحاربة ضد بعضها البعض منعا تاما. وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية لم تشترك في ارتكاب هذه الأعمال الوحشية أو الاقتتال بين المجموعات الإثنية ولم تشجع عليها في أي وقت من الأوقات.

(ج) يقر التقرير بوجود بعض القوات المعادية، مثل ما يسمى بفصيل اتحاد الوطنيين الكونغوليين بقيادة لوبانغا. فبعض هذه القوات احتضنت المنشقين الأوغنديين؛ مثل الكولونيل موزورا، وهم يشكلون تهديدا لأوغندا. وليست هناك توصية بشأن كيفية التعامل مع هذه القوات المعادية.

(د) ولا تتغاضى أوغندا ولا قواتها المسلحة عن إفلات المجرمين من العقاب. ولهذا السبب، على سبيل المثال طلبت أوغندا من المحكمة الجنائية الدولية محاكمة كوني وعصابته للجرائم البشعة التي ارتكبوها في شمالي أوغندا. وهكذا، فإننا لا نؤمن بثقافة الإفلات من العقاب، وكل الذين يثبت أنهم ارتكبوا جرائم، بما فيهم أفراد قواتنا المسلحة، سيلقون عقابهم، على أن هذا الإجراء ينبغي أن يقوم على دليل موثوق يتم التوصل إليه عن طريق عملية قضائية مستقلة. وأوغندا تؤيد المبدأ القانوني المعروف أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. والتقرير يدعي اتهام أناس دون الاستماع إلى وجهة نظرهم.

(هـ) ومشكلات الكونغو لا يمكن أن تحلها مجموعات حقوق الإنسان التي يدفعها الحماس المفرط دوما لتوجيه أصابع الاتهام أو الانتقاد اللاذع وإغفال المشاكل الحقيقية على أرض الواقع. والدافع الرئيسي لأي تحقيق أو تقرير ينبغي أن يكون في اتجاه حل هذه المشاكل. وهي مشاكل من قبيل انعدام السيطرة الحكومية الفعالة من العاصمة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنزاعات على الأراضي بين مختلف المجموعات الإثنية، مثل لندو وهيما مما أدى إلى نشوب مواجهات عنيفة، ووجود مجموعات مسلحة في المنطقة يشكل تهديدا للبلدان المجاورة وما إلى ذلك. ويعتبر تعاون الدول المجاورة ذا أهمية حاسمة في تحقيق هدف أي تحقيق. ولا يوجد في التقرير ما يدل على أن معدية راجعوا السلطات الأوغندية للتحقق من أي من الادعاءات التي وجهت ضد قوة الدفاع الشعبية الأوغندية.

(و) ومن المؤسف أن معدي التقرير، شككوا في الفقرة ٢٧، في الشواغل الأمنية المشروعة لأوغندا في إيتوري. فقد جرى الإقرار بشواغلنا الأمنية المشروعة في تقارير سابقة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل تقرير قاسم. فهذه هواجس ليست مختلقة. وهذا ما يثير الشكوك في دوافع الذين كتبوا التقرير.

(ز) وتشاطر الحكومة الأوغندية وتؤيد على الوجه الكامل التوصيات الواردة في الفقرة ١٦١ من التقرير. ونحن نعتقد أنها لو نفذت فسوف تساعد كثيرا في تحسين الوضع الأمني والإنساني في إيتوري بصفة خاصة، وفي شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة عامة، وفي ضمان أمن البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توفيع) فرانسيس ك. **بوتاغيرا**
السفير
الممثل الدائم